S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/276
4 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

إني أشير إلى تقرير سلفي المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (S/1996/961) وإلى قرار مجلس الأمن ١٠٨٢ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بشأن الموضوع نفسه.

وقد أشار سلفي في تقريره إلى أن الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ذات طابع وقائي وترمي إلى تمكين البلد من تجاوز فترة تتسم بالاضطراب والخطر وتمثّل دور القوة - التي كانت في السابق جزءا من قوة الأمم المتحدة للحماية - بموجب قرار مجلس الأمن ٧٩٥ (١٩٩٢)، في كفالة حضور الأمم المتحدة على حدود جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مع ألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بغية رصد ما قد يحدث في تلك المناطق من تطورات يمكن أن تقوض الثقة والاستقرار في البلد أو تهدد إقليمه، والإبلاغ عنها. والهدف من هذا الوجود أن يردع أيضا أي تهديدات من أي مصدر ويساعد على منع حدوث اشتباكات بين عناصر خارجية وقوات البلد.

ومثلما يعلم أعضاء المجلس، أشار سلفي أيضا في تقريره إلى أن السلم والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وثيقا الارتباط بالحالة السائدة عموما في المنطقة. بيد أن التطورات التي جدت مؤخرا زادت من صعوبة تحقيق الغرض الأصلي من نشر بعثة للأمم المتحدة - وهو الحيلولة دون تسرب المنازعات التي قد تحدث في مناطق أخرى في يوغوسلافيا السابقة إلى ذلك البلد. وقد جعل الهدوء النسبي في المنطقة والرغبة في تحقيق وفورات في عمليات حفظ السلام سلفي يوصي بتخفيض تدريجي في العنصر العسكري للقوة بواقع ٣٠٠ فرد من جميع الرتب بحلول ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وأيّد مجلس الأمن تلك التوصية في قراره ١٠٨٢ (١٩٩٦) وقرر أن يحدث التخفيض المقترح بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

وقد أثبتت التطورات التي جدت مؤخرا في ألبانيا وما نتج عنها من انعدام سيادة القانون وانتشار اللصوصية في بعض مناطق ذلك البلد أن الاستقرار في منطقة البلقان لا يزال على غاية من الهشاشة. وقد أعرب مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٣ آذار/مارس ١٩٩٧ (S/PRST/1997/14) وفي قراره ١١٠١ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧ عن قلقه العميق بسبب تدهور الحالة هذا، وشدد على أهمية الاستقرار الإقليمي، وأعرب - في هذا السياق - عن دعمه الكامل للجهود الدبلوماسية التي يبذلها المجتمع الدولي لإيجاد حل سلمي للأزمة.

وفي حين يبدو أنه لا يوجد خطر وشيك يهدد بتسرب المشاكل في ألبانيا إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، فإن الأزمة الحالية تمثّل مصدر قلق بالغ في ذلك البلد. ومثلما يعلم أعضاء مجلس الأمن، شدد وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، في رسالة وجـّهها إليّ في ٧ آذار/مارس ١٩٩٧ (S/1997/205) على خطورة الحالة وطلب أن يُعلق تنفيذ تخفيض العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وقد جعلت خطورة الحالة أيضا ممثلي الخاص وقائد القوة يعربان لي عن قلقهما بسبب توقيت تخفيض قوام القوة.

ومثلما سبق أن أحيط المجلس علما، بدأت القوة التخفيض المطلوب لعنصرها العسكري في نهاية آذار/مارس عندما بدأت عملية تفكيك مراكز المراقبة التابعة لها على طول الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وألبانيا. ورغم أن ذلك لم يؤثر على عدد الدوريات أو على فعالية أنشطة المراقبة التي تقوم بها القوة، فإن بداية إغلاق مراكز المراقبة، الذي تزامن مع الأزمة في ألبانيا، أسيء فهمه وأسفر بسرعة عن انتقاد القوة في الصحافة المحلية. ونظرا للحالة السائدة في المنطقة، قام ممثلي الخاص وقائد القوة، بموافقتي، بتعليق تخفيض العنصر العسكري مؤقتا. بيد أن القيام بالتخفيض المطلوب لمستويات القوة في الموعد المحدد في ٣٠ نيسان/أبريل، يتطلب أن تستأنف القوة عملية التخفيض في الأيام القادمة.

وقد نظرت القوة في إمكانية تركيز التخفيض على الحدود بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. بيد أنه من الواضح أن تخفيض قوام القوة على الحدود الشمالية في هذا الوقت الحساس قد يؤدي إلى نتائج سلبية. ويصح ذلك بوجه خاص إذا استمر تدهور الحالة في ألبانيا، مع احتمال تأثير ذلك على الأقلية الناطقة بالألبانية في كامل المنطقة.

وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بعثة حققت، إلى حد الآن، نجاحا كاملا. بيد أن تنفيذ التخفيض المقرر، خلال فترة يحتمل أن يستمر فيها تزعزع الاستقرار الإقليمي، قد يعرض للخطر مصداقية أول جهد جدي يبذله المجتمع الدولي في مجال الانتشار الوقائي. وفي ضوء ما تقدم، وعلى أساس مشورة ممثلي الخاص، فإني أوصي مجلس الأمن بالموافقة على تعليق تخفيض العنصر العسكري للقوة حتى نهاية الولاية الحالية في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧.

وأرجوكم إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي ع. عنان
